الله
جايزا وجب اعتقاده الا ان يدل دليل على امتناعه ومنه في اثبات صفة الكلام وكلم
موسى تكليما ادعاه الله ياعيسى ابن مريم وان السمة نحت الجر حدث ولاصيع
وتقدم اجماع الانبيا والرسل على كونه تعالى متكلما واجماع الناس على ذلك وان اختلفوا
في تفسير الكلام فان قلت يرد على اثبات كونه جل وعلا متكلما بطريق السمع ان
يقال ان قول الرسول لا يقبل ما لم يثبت صدقه ولا يثبت صدقه الا بالمعجزة والمعجزة
لا تثبت ما لم يثبت كون البارى تعالى متكلما فان دلالة المعجزة على ما ستسمع في
مبحثها منزلة منزلة قول الله تعالى لمدعي الرسالة صدقت انت رسولي فما لم
يثبت الكلام الصادق له تعالى لا تكون مصدقا لرسله فلو اثبت الكلام له تعالى
بقول الرسل المعني بالسمع لدار قلت اورده بعضهم عن امام الحرمين والتصحيح
واجيب عنه بان من ادعى انه رسول الملك وبحضرته منه وبسمع وبان انه صادق
ان يغير الملك عادته المالوفه ويفعل كذا ثم قال ايها الملك ان كنت صادقا في دعواي
فافعل ذلك ففعل له ذلك على الوجه الذي التمسه قطع له جميع الحاضرين بانه
رسوله وانه صادق وان كان فيهم من ينفي الكلام النفسي ولا يمكن انه يكفي في العلم
بتصديق ذلك الملك له ايجاده الفعل الدال على ارادة تصديقه كما يدل التخصيص في
الافعال على ارادة وقوعها على ذلك الوجه وقول الائمة ان المعجزة تتنزل منزلة
التصديق بالقول مسلم ولكن تنزل منزلة المواضعة على قول لساني لفظي يدل على
ارادة ذلك كما يدل بعض الاشارة على ذلك والكلام المستدل على ثبوته له بالسمع
في قول الاشعرية هو القول النفسي والنزاع فيه لا في العبارات الى دلالة المتواضع
عليها والافعال ما تدل على الارادات وان لم توضع لذلك نظرا الى العادات والمعجزة
كذلك وبان المعنى انها تتنزل في الدلالة على تصديق الله الرسل منزلة التصديق
بالكلام دونه وبه في المعنى لانها تدل على ان الله قال صدق عبدي حتى يتوقف
حينئذ دلالتها على سبق المعرفة بان له كلاما يصح ان يقول فيه صدق عبدي
وانما يعرف هذا المعنى من خارج بالدليل النقلي او العقلي وهذا كالاشارة بالراس
على وجه مخصوص تتنزل من المشير منزلة قوله نعم او لا حسب المواضعة
وليس المعنى قطعا انها تدل على انه قال في الجواب نعم او لا والا لم تكن من الابكم
منزلة نعم او لا واللازم باطل فاذن تنزلها منزلة الكلام لا يتوقف على كونه [illegible]
متكلما في نفس الامر فضلا عن ان يتوقف على سبق المعرفة بانه متكلم والقول
ان في كون دلالة المعجزة وضعية او عقلية خلافا والذي يظهر بان منكر ورود السوال
على الاول لا الثاني وفي كلام بعضهم رمز اليه ولما كان اثبات صفة الادراك لمتقال
تابعا لاثبات هذه الصفات الثلاث فمن اثبتها بالدليل العقلي اثبته ومن اثبتها
بالدليل السمعي نفاه اشار الى ذلك بهذا التفريع على ما قبله بقوله فصل يجب ان يثبت
له

متعلقة
له تعالى صفة ازلية قائمة بذاته تعالى زائدة على صفة العلم اسمها ادراك
بالملموسات والمشمومات والمذوقات وهو مذهب القاضي وامام الحرمين ومن
وافقهما قالوا ان الادراكات المتعلقة بهذه الاشيا زائدة على العلم بها للتفرقة الضرورية
بينهما كما في زيادة السمع والبصر على العلم كما ياتي بيانه واذا كانت زائدة على العلم فلا يستغنى
به عنها وهي كمالات [illegible] فهو قابل لها فاذا لم يتصف بها اتصف باضدادها واضدادها
نقص لان فيها فوت كمال والنقص في صفته تعالى جل وعلا محال فوجب ان يتصف
بتلك الادراكات زائدة على علمه جل وعلا لكن على ما يليق به تعالى من نفي الاتصال
بالاجسام ونفي اللذات عن ذاته العلية والالام ولهذا اجمعوا على ان لفظ الشم والذوق
واللمس لا يصح اطلاقه في صفته تعالى لما يوذن به من الاتصالات وتجدد الكيفيات
وكل ذلك في حق من تنزه عن الحدوث في ذاته وصفاته محال وانما الادراك المتنازع
في اثباته له تعالى ونفيه عنه امر وراء الشم والذوق واللمس اذ ليست هذه الثلاث
نفس الادراك ولا لازمة عقلا له وانما هي في حقنا اسباب عادية خلق جل وعلا
معها الادراك غالبا ويدل على ان الادراك امر زائد عليها انك تقول شممت التفاحة
فلم اجدها طيبة وكذا المسست وذقت فلو لم يكن الادراك زائدا عليها لكان هذا اللفظ
متناقضا اولا ادراك له اي ليس له صفة زائدة على العلم متعلقة بتلك الامور كما ذهب
اليه جمع من الائمة لما ان بينها وبين الاتصال بمتعلقاتها تلازما عقليا او ايهام اتصالها
بها ولاغنا احاطة العلم بمتعلقاتها عن اثباتها ولانه لا يلزم من كونها صفات
كمال في الشاهد ان تكون في الغائب كذلك حتى يلزم من انتفا اتصافه تعالى بها
شاهدا اتصافه باضدادها وانما يعرف من صفاته تعالى ما دلت عليه افعاله بحيث
لو لم تكن تلك الصفة لم يمكن ان يكون فعل من الافعال فانه لم نجد في العقل
دلالة عليها لجانا في اثباتها الى السمع فان لم يكن سمع وجب انتفاؤها وسياتي
رده بعد في ذلك خلف اي اختلاف مبني على الاختلاف في دليل اثبات الصفات
الثلاث السابقة كما عرفته تنبيهات الاول الادراك يعم العلم والسمع والبصر
الا انه غلب في الاصطلاح عند الاطلاق على الادراكات المتعلقة بما ذكرنا خاصة كما
نبه عليه بعضهم فلذا اطلقته ولم اقيده بها وان كان تقييده بها مرادا والله اعلم
الثاني في المغني هل حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي دون التصور
ودون التصديق السلبي فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول
التصديق بنفس النسبة ونحو هل زيد قايم ام عمرو اذا اريد بام المتصلة وهل لم
يقم زيد ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وعكسهما ام المتصلة
وجميع اسما الاستفهام فانهن لطلب التصور لا غير واعم من الجميع الهمزة فانها
مشتركة بين الطلبين الثالث تقع هل بعد صورة العاطف كما في النظم وكما في قوله

Copyright © King Saud University